Mada | مـدى
المركز السوري لدراسات الرأي العام

شركاء المصير

هواجس فلسطينيي سوريا في الدولة السورية الجديدة

"ورقة تقييم أولي ورؤية للمستقبل"

المركز السوري لدراسات الرأي العام - مدى

أيمن فهمي أبو هاشم

محـام وبـاحـث قـانــوني

المحتويات

مقدمة

أولا- هواجس فلسطينية تثيرها أزمات وتقلبات السياسات السورية

ثانيا- انخراط الفلسطينيين بالثورة وأصوات حاولت تعكير شراكة المصير

ثالثا- التفاعلات الفلسطينيين على إيقاع النصر والتحرير

رابعا- تساؤلات وهواجس من وحي تعامل الإدارة الجديدة مع الحالة الفلسطينية

خامسا- نقاشات وتساؤلات مفتوحة بخصوص مستقبل الوضع القانوني

خاتمة- مهمات ملحة برسم الطاقات الفلسطينية المؤثرة والفاعلة والحيّة

مقدمة

رغـم صعوبـات الفصـل بين مشـكلات وهمـوم فلسـطينيي سـورية عـن الواقـع السـوري العـام، بحكـم تشـابك الأواصر والروابـط بين مـن تقاسـموا معـاً على امتـداد سـبعة وسـبعين عامًـا، وقائـع ومحطـات وتحـولات البلـد الـذي لجـؤوا إليـه عشـية نكبـة العـام 1948، وعايشـوا وتفاعلـوا مـع مجتمعـه بـكل تفاصيله الإنسـانية والوطنيـة والمعيشـية والوجدانيـة، لأسـباب وعوامـل تاريخيـة وجغرافيـة وهوياتيـة عميقـة، غير أن ذاك التشـابك بمختلـف أشـكاله ومسـتوياته، لـم يحجـب بـدوره أسـئلة وهواجـس الخصوصيـة الفلسـطينية، التي كانـت تثـور فـي مراحـل وأزمـات سياسـية متعاقبـة، سـواء فـي ظـل التقلبـات التي عرفتهـا سـورية في تاريخهـا الدولانـي الحديـث، أو التي شـهدتها السـاحة الفلسـطينية، والتحـولات التي طـرأت على حركتهـا الوطنيـة

أولا- هواجـس فلسـطينية تثيرهـا أزمـات وتقلبـات السياسـات السـورية

من أبرز سمات خصوصية اللاجئين الفلسطينيين في سورية - وهي تختلف إلى حدٍ بعيد عن علاقات مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في دول لجوئهم العربية – أنها تستند إلى ثنائية الارتباط والانتماء المزدوج والمركب، لديارهم الفلسطينية التي طردوا منها، وتمسكوا بانتمائهم إليها جيلًا بعد جيل، وانتظموا في تشكيلات وفصائل العمل الفدائي، من أجل تحريرها والعودة إليها، وانتمائهم بنفس الوقت للوطن السوري الذي عاشوا فيه، وتساكنوا مع بيئاته المجتمعية، وعاصروا تقلباته وتحولاته السياسية والاقتصادية، وشاركوا في دورة الحياة السورية بمختلف تجليّاتها، وأصبحوا جزءًا من التكوين الوطني والمجتمعي السوري. بناء على تفاعلات هذه الثنائية وتداخلاتها، تأثر اللاجئون الفلسطينيون، بالأزمات الداخلية السورية، كالانقلابات العسكرية التي شهدتها سورية، والتي تزامنت مع محطات لجوئهم الأولى وما تلاها، وبما تداعى عن هزيمة العام 1967، وحرب تشرين 1973، وبالصراع الدموي بين نظام حافظ الأسد وتنظيم الإخوان المسلمين، ورغم أن حزب البعث بعد أن تولى السلطة، فرض الانتساب للحزب على المجتمع السوري ومن في « حكمه» فإن أعدادًا ليست قليلة من الفلسطينيين، التحقت بالأحزاب السورية المعارضة للحكم، سواء أكانت يسارية أو إسلامية أو قومية، ونالت نصيبها من الاعتقال والسجون سنوات طويلة بسبب ذلك. أما أبرز الأمثلة على مؤشرات توتر الحالة الفلسطينية في سورية، لأسباب وعوامل سياسية صرفة، فيعود بنا إلى منتصف حقبة السبعينات، عندما ارتكب نظام حافظ الأسد مجزرة تل الزعتر في لبنان، التي تركت ندبات عميقة لدى الفلسطينيين عمومًا، وأشعرت فلسطينيي سوريا على وجه الخصوص، بأن النظام الحاكم في البلد الذي يعيشون فيه، تسبّب في قتل آلاف الأبرياء من بني جلدتهم، وتكررت مخاوفهم الجمعية بصيغ متعددة، عندما دبّ الخلاف في النصف الأول من الثمانينات بين نظام حافظ الأسد وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، واختبروا معنى الانتقام والتنكيل عندما قامت أجهزة النظام الأمنية وقتذاك، باعتقال ما يقارب خمسة آلاف فلسطيني تحت شبهة «الانتماء العرفاتي»، وعايشوا ما خلّفه الانتقام والتنكيل في تلك الفترة، من غضب شعبي أدت تعبيراته من مظاهرات واحتجاجات شهدها مخيم اليرموك وبعض المخيمات الأخرى، إبان ما عُرف بحرب المخيمات الأولى، إلى سقوط شهداء وجرحى على أيدي الأمن السوري. نستذكر تلك الأحداث المؤلمة التي كانت تؤرّق الوجود الفلسطيني في سورية، وتُقطّع تحت نياطها، الانطباع الشائع دون أن تلغيه عن تمتع الفلسطيني السوري بقوانين وحقوق توفر له الاستقرار والطمأنينة قياساً بدول لجوء أخرى مثل لبنان، لنستعيد في المقابل حقيقة جليّة، وهي

أن آثار تلك الوقائع وما تداعى عنها بقيت محصورة بالعلاقة السياسية والأمنية بين النظام السوري وبعض الفصائل الفلسطينية ومحازبيها ممن كان يصنفهم كخارجين عن عصا الطاعة، ولم تؤثر أو تنال مع ذلك من العلائق الوشيجة التي تربط فلسطينيي سورية بالمجتمع السوري على طول الخط.

ثانيا- انخراط الفلسطينيين بالثورة وأصوات حاولت تعكير شراكة المصير

تلك الحقيقة تفسر بدورها انحياز الفلسطينيين للشعب السوري، منذ الصرخة الأولى لثورة الحرية والكرامة عام 2011، حيث انخرط في حراكها الشعبي، أكثرية المخيمات والتجمعات الفلسطينية، بدلالة الدور المحوري الذي لعبه مخيم اليرموك أكبر تلك المخيمات، وأشدها تعبيراً طيلة محطات الثورة، عن التماهي الفلسطيني السوري في زمن مجابهة الأسدية، ووحدة الكفاح التحرري المشترك للخلاص من نظام الاستبداد وإرثه البغيض. راكمت تجربة الثورة السورية في تقلباتها وتحولاتها حقائق صادمة لدى فلسطينيي سوريا، لم تقتصر فحسب على حجم الضريبة الباهظة التي دفعوها جراء الانخراط العملي في الثورة، من تدمير واسع لمخيماتهم وتهجير متعمد لساكنيها، إلى تجرع كافة صنوف القتل والاعتقال والحصار والتجويع، التي يتحمل النظام الأسدي المسؤولية الأكبر عنها، فثمة دروس أخرى تتصل بانكشاف الحالة الفلسطينية التي تفارقت في مواقف وسلوكيات فصائلها، مع همهم ومتطلبات مساندة مجتمعها اللاجئ، والصمت حد التواطؤ، على معاناته في أصعب محنة تعرض لها منذ وجوده في سورية، بل ذهب بعضها إلى المشاركة الفعلية الدنيئة إلى جانب النظام، وتسهيل مهمته في الانتقال من المتاجرة الرابحة بفلسطين، إلى تغطية سياساته الغاشمة بحق جزء عضوي من أهل القضية، بأيادي مأجورة من أبناء جلدتهم، وبوسائل تحاكي حربه الشعواء على المجتمع السوري.

في خضم سنين الثورة وآلامها السورية والفلسطينية المتنقلة، ورغم تضحيات الفلسطينيين السخيّة ودماء خيرة أبنائهم التي سُكبت على مذبح الحرية، وتمسكهم بالدفاع عن الثورة السورية وأحقيّة سرديتها في أصعب الظروف والمراحل، كانت تخرج بين الفينة والأخرى أصوات شعبوية تحاول تعكير المعاني الشجاعة والنبيلة لمشاركة الفلسطينيين في الثورة، كواجب وطني وأخلاقي قاموا بتأديته، ليسوا بوصفهم لاجئين أو ضيوفًا في بلد مستضيفة، وإنما أيضًا كسوريين فلسطينيين أوفياء للوطن الذي تعاقبت أربعة أجيال منهم، على الانتماء لشعبه وأرضه وأدق تفاصيل الحياة فيه، وتشكك تلك الأصوات بما يكشف عطبًا في وعيها وضميرها، كتعميم أصحابها فريّة «التشبيح» على الكل الفلسطيني، بذريعة تشبيح ميليشيات فلسطينية محسوبة على النظام، وأصوات أخرى تردد صدى تلك الفريّة في غير مناسبة، تستهجن حتى على الفلسطيني السوري أن يكون مشاركًا معها بالثورة، عند أي خلاف يثيره نقاش هنا أو سجال هناك، ترد بالقول: أنت فلسطيني ما شأنك بالثورة والسوريين..!!. لم تكن تلك أمثلة عابرة مما لا يُعتد بها أو لا تستحق التأمل فيها، بل كانت تثير تساؤلات وهواجس محفوفة بالخذلان، وما كان يخفف منها أو يحث على تجاهلها، الثقة المفرطة لدى الفلسطينيين من أبناء الثورة، بالرهان على وعي وضمير السوريات والسوريين الأحرار، والتعويل على إفرازات التجربة الحيّة، وحقائقها الدامغة عن الدور المشهود لشركاء الثورة والألم والمصير.

ثالثا- تفاعلات الفلسطينيين على إيقاع النصر والتحرير

بعد السقوط المدوّي للنظام البائد، والذي جاء في ذروة إحباط ويأس السوريين والفلسطينيين، من ممكنات تغيير النظام والتخلص من براثنه، انفتحت طاقة الفرج على مصاريعها، وتراءى على وقع تفكك قوات النظام وهروب رئيسه من دمشق، كيف أصبح حلم تحرير سورية، واقعًا عيانيًا يستنهض دفعة واحدة، مشاعر جياشة لا توصف من الغبطة والفرح والأمل الدافق، بانتقال سورية إلى مرحلة جديدة ينعم فيها شعبها، وكل من عانى وضحى للوصول إلى هذه اللحظة التاريخية، بالحرية والكرامة والعدالة والازدهار. كانت المطالب الوطنية العامة التي رفعها السوريون، للإدارة الجديدة التي حررت البلد وتولت الحكم، بإقامة دولة القانون والمواطنة والحريات، وتطبيق مسارات العدالة الانتقالية، ومعالجة إرث الفساد والترهيب والتجهيل الذي خلفه النظام البائد، مطالب أساسية ومُلحّة تسكن عقل ووجدان الفلسطينيين السوريين أيضاً، باعتبارهم شركاء في دروب الثورة وفي ثمار النصر والتحرير. لم تحل متابعتهم اليومية للإبادة المتواصلة التي يرتكبها الاحتلال الفاشي في غزة، والغصة التي تنغل في صدورهم، بسبب تخلي العرب والعالم عن أهلهم المنكوبين هناك، من متابعتهم الحثيثة لتحولات واقعهم السوري بعد التحرير، والترحيب والإشادة بكل خطوة تقوم بها الإدارة الجديدة على طريق إعادة بناء الدولة وإصلاح حال مؤسساتها، والخشية والحذر من كل خطاب وواقعة تصبان في طاحونة الفوضى والتجييش الطائفي وتسعير الغرائز الشعبوية، فضلاً عن مخاوفهم المتجددة من استغلال العدو الصهيوني، للأوضاع الانتقالية الهشة في سورية، لفرض واقع ضاغط على شعبها وقيادتها الجديدة، كما فعل جيشه المعتدي منذ الأيام الأولى للتحرير، بتكرار استباحته للأراضي السورية، وإعلان عدم التزامه باتفاق فض الاشتباك لعام 1974، واستهداف وتدمير ما تبقى من بنيتها العسكرية تحت ذرائع مكشوفة

رابعا- تساؤلات وهواجس من وحي تعامل الإدارة الجديدة مع الحالة الفلسطينية

أما فيما يخص شواغل وأسئلة وتوقعات فلسطينيي سوريا عن مستقبل وجودهم ومكنون حقوقهم المدنية في سورية الخارجة من ركام الحرب والخراب، فقد بقيت عالقة في دواخلهم بحكم إدراكهم لحجم القضايا والملفات الداخلية الكبيرة والمعقدة، التي تواجه الحكومة الانتقالية، ومرد تأجيل الخوض العلني في تلك الشواغل والأسئلة، إنما يعود إلى منحى عام من التفكير في أوساط فلسطينيي سورية، ينطلق من أولوية التركيز على ضمان شروط وعوامل ذهاب البلاد نحو سكّة الاستقرار والبناء والخير العميم كأولوية سورية وفلسطينية، لا تضاهيها أولوية، وهي السكّة التي ستضمن العيش الآمن والكريم للجميع على حدٍ سواء. اتضح خلال الشهور السبعة الماضية لمرحلة ما بعد التحرير، أن تلك السكّة تكتنفها مزالق كثيرة وتحديات داخلية وخارجية عديدة، وتثير مخاوف وهواجس تفرض أخذها بعين الاعتبار، وأن ثمة مساران يمكن استجلاؤهما في التعامل مع الوضعية الفلسطينية في سورية من قبل الإدارة الجديدة، ولكل منها مؤشراته ودلالاته

أ- المسار الأول: كيفيات تعامل الإدارة الجديدة مع الوجود الفلسطيني في سورية

أكد الرئيس أحمد الشرع، في تصريحات صادرة عنه، أن الفلسطينيين في سورية سيعاملون كأخوة، وأن حقوقهم مكفولة ومُصانة، كما ورد خلال لقائه مع وفد السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس في 18 نيسان/ إبريل، وسبق تلك التصريحات، تعيين حكومة تصريف الأعمال لشخصية فلسطينية سورية شابة وزيراً للنفط، وتعيين آخرين كمدراء في هيئات ومؤسسات ضمن الدولة السورية الجديدة. جاءت تلك التعيينات بمثابة رسالة إيجابية، على هذا التوجه وإن اتسمت بتعيين شخصيات محسوبة على هيئة تحرير الشام، أو تعيين بعض التكنوقراط بحسب خبراتهم في المواقع التي يشغلونها، لكن دون أن تقترن تلك التعيينات، بتعديل القوانين الناظمة لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، بما يعزز حقوقهم المدنية، لتشمل التعيين في الوظائف العامة والسيادية كحق مقنن ومكفول، وليس بوصفها قرارات تستند إلى معايير قابلة للتغير حسب الأحوال والظروف. يبقى المؤشر الأوضح في هذا المسار عن علاقة الإدارة الجديدة بالمرجعيات الفلسطينية، وهو توجهها المعلن نحو التعامل الرسمي مع منظمة التحرير الفلسطينية والسفارة الفلسطينية بدمشق، مقابل التضييق على الفصائل الفلسطينية التي شاركت بالقتال إلى جانب النظام السوري خلال الثورة، ومطالبتها بتسليم أسلحتها ومقراتها وتجفيف مصادرها المالية، ما دفع غالبية قياداتها إلى مغادرة الأراضي السورية، بحكم خشيتهم من الملاحقة والمساءلة حال البدء بخطوات العدالة الانتقالية. وصولًا إلى إظهار عزم السلطة الجديدة، على ملاحقة كوادر الفصائل الذين يرتبطون بعلاقات مع إيران، كسابقة اعتقال قياديين من الجهاد الإسلامي في سورية في شهر نيسان/ أبريل الماضي، وتأويل اعتقالهم على أكثر من وجه، كان أكثره تداولاً، أنها إشارة من حكومة الشرع إلى القوى الخارجية المصممة على إنهاء الوجود الإيراني في سورية، ومنع استخدام الأراضي السورية معقلاً لأي جهة تهدد أعداء إيران.

بكل الأحوال، لم يعد العمل العسكري للفصائل الفلسطينية انطلاقًا من الساحة السورية أمرًا واردًا، في ظل مشهد جيوسياسي جديد، نقل سورية إلى التموضع في تحالفات عربية وإقليمية ودولية، تقطع البتة مع علاقات النظام السوري وتحالفاته السابقة، ومع شيوع تسريبات وأنباء بين الفينة والأخرى، عن احتمالية توقيع «اتفاقية سلام» مع إسرائيل، ودخولها «نادي التطبيع الإبراهيمي»، كما صرح بذلك عدة مسؤولين إسرائيليين وأمريكيين، تضاعفت مخاوف الفلسطينيين السوريين من استحالة تلك التسريبات إلى ترتيبات جديّة في المستقبل، لما سينجم عنها في حال حدوثها من استفراد الاحتلال بتصفية القضية الفلسطينية، بالتقاطع مع جهود أمريكية حثيثة لتقويض ما بقيّ من حل الدولتين، والضرب عرض الحائط بمبادئ ومحددات السلام العادل والشامل كما حددتها مقررات الشرعية الدولية، وإهدار كل فرص وممكنات استرداد الحقوق الفلسطينية المشروعة، مع العلم أن فلسطينيي سورية يدركون عدم قدرة سورية على خوض حرب مع جيش الكيان، ولم يطالبوا بمثل هذا الخيار في ظل الأوضاع والتحديات الصعبة التي تواجه إعادة بناء الدولة، غير أن لديهم توجسًا ومخاوف لا يمكن إنكارها، ومن المرشح أن تتزايد أو تتناقص تبعًا لما ستفصح عنه سياسات الدولة السورية الجديدة، في طبيعة مواقفها المستقبلية من الصراع مع الكيان الصهيوني، الذي يحتل الجولان مع الأجزاء التي سيطر عليها بعد التحرير.

ب- المسار الثاني: سياسات يكتنفها الغموض والتعويم في إدارة أوضاع فلسطينيي سورية

تشير آليات تعامل الحكومة الانتقالية في القضايا المتعلقة بإدارة الحياة اليومية للشأن الفلسطيني في سورية، إلى غياب رؤية واضحة في معالجة متطلبات تلك المهمة، فلم تجرِ إعادة هيكلة وتحديث المؤسسات الفلسطينية المعنية بإدارة شؤون المجتمع الفلسطيني، لا سيما الهيئة العامة لمؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب في سورية، بوصفها المؤسسة الحكومية المعنية بتنظيم أوضاعهم المدنية، وتنسيق العلاقة مع الوكالات والمنظمات الدولية والعربية المعنية بمساعدتهم وتقديم الخدمات لهم، وفي مقدمتها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، حيث لم يطرأ أي تغيير على إدارة المؤسسة التي عُينت في حقبة نظام الأسد، ولا إعادة هيكلتها بصورة جديّة تعالج أوجه الفساد والقصور في أدائها السابق. خلافًا للتغييرات التي أجريت على العديد من الوزارات والمؤسسات السورية، وكل ما تم اتخاذه من إجراءات حيال مؤسسة اللاجئين، اقتصر على تجميد العديد من أعمالها وصلاحياتها، وهو ما بات ينعكس سلبًا على تراجع الحد الأدنى من الأدوار والخدمات التي كانت تقوم فيها. من مقلبٍ آخر ثمة فراغ مرجعي وحوكمي في إدارة شؤون المخيمات الفلسطينية في سورية، فعلى سبيل المثال بعد أن قام النظام البائد بحل اللجنة المحلية لمخيم اليرموك، لم يتم استدراك الفراغ الناجم عن حل اللجنة، والعمل على تشكيل لجنة جديدة تواكب مرحلة التغيير، وتقوم بالاستجابة للاحتياجات الإنسانية، ومتطلبات إعادة تأهيل المخيم، في ضوء الدمار الهائل الذي تعرض له على يد النظام وحلفائه. بموازاة ذلك تم الاستعاضة عن أدوار المرجعيات الإدارية والخدمية التي كانت تدير المخيمات في زمن النظام البائد، بتشكيلات ومسميّات ذات طابع أهلي تعمل بتوجيه من الشخصيات الفلسطينية المحسوبة على هيئة تحرير الشام، اقتصر دورها في أحسن الأحوال على بعض الأدوار الإغاثية والخدمية المحدودة حسب إمكانياتها، وحل الخلافات والمشاجرات بين الأهالي، ومع ضعف قنوات المشاركة من أصحاب الخبرة والكفاءات في تلك الأطر، وعدم وجود آليات مؤسساتية تحتكم إليها، ما فاقم في واقع الأمر من حالة الفراغ والإرباك في إدارة شؤون المخيمات، فضلًا عن توجس أبناءها، لاسيما المحسوبين على المعارضة والثورة السورية، من عدم وجود فوارق ملموسة بين ما كانت عليه تلك المخيمات وما آلت إليه.

شجعت هذه الحالة الضبابية، استغلالها من قبل مؤيدي النظام السابق « المكوعين» لإعادة تدوير أنفسهم ضمن تلك الأطر والتشكيلات المحدثة، وهي ظاهرة سورية وليست حكرًا على الحالة الفلسطينية بأي حال. يطرح هذا المسار بدوره فراغًا وتخبطًا من نوع آخر يتعلق بغياب آليات تشاركية، تمكن الفلسطينيين من المشاركة الفاعلة في ترتيبات المرحلة الانتقالية، وفي إعادة بناء الدولة الجديدة كما يطمحون، لا سيما أنهم كتلة مجتمعية وازنة في تعدادها الذي يقارب 650 ألف لاجئ، يعيش 450 ألف منهم في الداخل السوري، وقرابة 200 ألف في دول الجوار ودول اللجوء الأوروبية، وهي كتلة تزخر كذلك بالخبرات السياسية والمهنية والثقافية والإدارية، وتتميز بعلاقات واسعة مع مختلف أبناء المناطق السورية، بحكم انتشار المخيمات والتجمعات الفلسطينية في تلك المناطق، ولا تجد نفسها ضمن التجاذبات الطائفية والمناطقية، بقدر ما تهتم على تصليب الإجماعات الوطنية، ولذلك تشكل مساهمتها إضافة نوعية في بناء الوطن الذي نتوق إليه، أما تعويم التعامل معها واختزاله بأشخاص محددين من الموثوقين لدى السلطة الجديدة، فهو وصفة غير حميدة في إقصاء وتهميش كل من لديه القدرة على العمل الجماعي، بمختلف أشكاله وعناوينه وديناميات.

خامسا- نقاشات وتساؤلات مفتوحة بخصوص مستقبل الوضع القانوني

تتعالى النقاشات والحوارات داخل أوساط فلسطينيي سورية، حول مستقبل الوضع القانوني والحقوق المدنية والسياسية، سواء ما يتم منها عبر لقاءات قامت بتنظيمها تيارات ومؤسسات محسوبة على الثورة السورية في الشهور الماضية «كالاجتماعات التشاورية التي دعا إليها تجمع مصير بحضور ممثلي مؤسسات فلسطينية مدنية وحقوقية، والعشرات من النشطاء والنخب المثقفة» أو من خلال مبادرات فردية تطرق تلك القضايا من مناظير متعددة. في حين أن استحقاقات سورية تتصل بالمرحلة الانتقالية، تدفع إلى إعادة طرحها والتركيز عليها، وعلى سبيل المثال، وبعد صدور المرسوم الرئاسي رقم 66 لعام 2025، والذي يقضي بتشكيل اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، كان السؤال الفلسطيني الأبرز، يدور حول مدى أحقية الفلسطيني السوري في المشاركة من عدمها في الترشح والانتخاب في مجلس الشعب الجديد؟. تفرض الأجوبة على مثل هذه الأسئلة، وغيرها مما يتعلق بالمركز القانوني الذي ينظم الوضعية الفلسطينية راهناً ومستقبلاً، إعادة تقييم مجمل القوانين والإجراءات التي كانت تنظم تلك الوضعية في العقود الماضية، وأهمها قانون رقم 260 لعام 1956، الذي يعامل الفلسطيني السوري معاملة المواطن السوري وفق القوانين النافذة، والذي يرد في نصه بعض تلك الحقوق، كحق التوظيف والعمل والتجارة وخدمة العلم (مع أن خدمة العلم الواردة هنا كحقوق، هي من الواجبات التي كان يؤديها الفلسطينيون في سورية)

في حين ثمة حقوق أخرى غير منصوص عليها، ومع ذلك تشمل الفلسطيني السوري كحق التعليم والتملك والتنقل (رغم التقييدات الواردة عليها في قوانين أخرى)، وهناك بالمقابل حقوق أخرى يحرم منها الفلسطيني السوري كالحقوق السياسية المتعلقة بمشاركته في استحقاقات سيادية أسوةً بالمواطن السوري، كحق الترشح والانتخاب في الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية، وحق تولي المناصب العامة، رغم أن نص القانون 260 جاء على إطلاقيته في معاملة الفلسطيني السوري بحكم السوري، ولو كان مصمماً على غير هذا النحو لذكر صراحةً الحقوق المستثنى منها، لكن استثنائه من الحقوق السياسية تلك يعود إلى القوانين الناظمة لحقوق المواطنة وقوانين الانتخابات، التي لم يرد فيها، ولا بالتعليمات التنفيذية الخاصة بكل منها، عبارة ومن في «حكمه». ما يطرح اليوم أكثر من أي وقتٍ مضى إعادة النظر في أحكام هذا القانون، ويعتقد كاتب الورقة أن تطبيق الحقوق الواردة فيه، يمكن تأويلها توسعًا أو تضييقًا حسب المتغيرات السياسية، وهذا ما كان يحكم النظرة المعيارية لحكومات الأسد السابقة، في تعاملها مع تطبيقات هذا القانون، كتقييدها لحق الملكية، كما رأينا في القرار رقم (1011) الصادر عن حكومة النظام السابق عام 2022، الذي يعتبر «الفلسطينيين السوريين المقيمين في أراضي الجمهورية العربية السورية بحكم الأجانب»، وفي مخالفة صريحة للقانون (260)، وإجراءات أخرى كان قد تم اتخاذها في العقود الماضية، أدت إلى تقييد حق الفلسطيني السوري بالسفر والتنقل، كالموافقات الأمنية لتأشيرات الخروج في عقد الثمانينات، والموافقات الأمنية للسكن والإيجار، وغيرها من إجراءات قمعية مارستها الأجهزة الأمنية على الفلسطينيين السوريين خلال محطات الثورة.

رغم الطابع القانوني للنقاش والجدل حول هذا القانون وما يقترن به وينعكس عليه من قوانين وقرارات أخرى، غير أن مفاعيلها وآثارها التي تمس كافة جوانب الحياة للمجتمع الفلسطيني السوري، ومع المتغيرات الجوهرية التي بدأت تطال بعد سقوط النظام البائد، البنيان الدستوري والقانوني في سورية الجديدة، فمن الضروري أيضاً إعادة فحص وتقييم الوضعية القانونية للاجئين الفلسطينيين والنافذة حتى غايته، وإزالة القيود عن الحقوق المدنية والسياسية التي تحول دون تمتعهم فيها، والذهاب نحو مقاربة جديدة تكفل لهم كامل الحقوق المدنية والسياسية، بعد أن شاركوا عبر أجيالهم في بناء الوطن السوري، وفي ميادين ثورة الحرية والكرامة، التي عانوا خلال محطاتها أشد ضروب المعاناة والمآسي، وضحوا بأغلى ما يملكون من أجل حرية البلاد، ولديهم روابط الانتماء الوطني لسورية وشعبها، بما لا يقل عن المواطنين السوريين، وهو ما لا يتناقض مع انتمائهم الفلسطيني لهويتهم الأصلية، وبوسعنا عرض ثلاث خيارات مقترحة، قد تسهم في بلورة مقاربة من هذا النوع

أ- الخيار الأول: تعديل القانون 260 لعام 1956، بإضافة فقرات واضحة تنص على «يعامل اللاجئ الفلسطيني السوري بحكم المواطن السوري، في كل ما نصت عليه القوانين النافذة، بحيث تضمن ممارسة كافة حقوقه المدنية والسياسية أسوةً بالمواطن السوري، ويشمل القانون كافة فئات اللاجئين الفلسطينيين، المسجلين في قيود الهيئة العامة لمؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب في سورية، وفي سجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، وتعديل كافة القوانين السورية السابقة والنافذة التي تتعارض مع ذلك»

ب- الخيار الثاني: بما أن صدور الدستور السوري الدائم قد يستغرق وقتًا طويلًا، والمرحلة الانتقالية ستمتد لخمس سنوات قادمة، فإن الضرر الذي سيترتب على بقاء الوضعية القانونية للاجئين الفلسطينيين على حالها خلال تلك الفترة، دون معالجة قانونية تسد وتصحح جوانب الخلل والقصور الذي يعتريها كما سبق الخوض فيه، ما يذهب بنا إلى خيارٍ ثانٍ يوصي رئيس الجمهورية بإصدار مرسوم رئاسي، يمنح الفلسطينيين السوريين بموجبه حق المشاركة بالانتخابات العامة السورية، كي يتسنى لهم المشاركة الحقيقية في بناء الدولة في مرحلتها الانتقالية، وما بعدها.

ت- الخيار الثالث: صدور قانون عن مجلس الشعب الجديد بمنح الفلسطينيين السوريين الذين لجأوا إلى سورية، وحق أبنائهم وذريّتهم الذين ولدوا فيها، حق اكتساب الجنسية السورية.

وقد يبدو هذا الإجراء هو الخيار القانوني الأمثل الذي يضمن المركز القانوني للمجتمع الفلسطيني السوري، ويتيح انخراطه التام في الحياة العامة السورية

غير أن ثمة مخاوف تثار اليوم بشأنه لدى فئات من اللاجئين، يخشون من اقترانه باتفاقيات سلام وتطبيع، تؤدي إلى شطب قضية اللاجئين وطمس الهوية الأصلية لأصحابها، على طريق تصفية القضية الفلسطينية. وتذهب بعض التحليلات إلى وجود شرط مسبق يتعلق بتجنيس الفلسطينيين السوريين قبل إبرام أية اتفاقية سلام بين سوريا و«إسرائيل»، وفق تسريبات متقاطعة حول قضية التطبيع بين الجانبين

وعلى الرغم من مشروعية هذه المخاوف؛ إلا أنه، وعلى فرض، وجود مثل هذا الاحتمال مستقبلاً، فإن الضمانة الكبرى والأساسية لاحتفاظ الفلسطيني عمومًا والفلسطيني السوري خصوصًا بهويته الأصلية، تتعلق بمدى تمسكه بانتمائه ودفاعه عن هويته وحقوقه، بما فيها حق العودة إلى وطنه، وهو حق لا يتناقض وفق القانون الدولي، مع اكتسابه لجنسية دولة أخرى، وقد أثبت اللاجئون الفلسطينيون، الذين اكتسبوا جنسيات عربية أو أجنبية، تمسكهم بهويتهم وحقوقهم ودفاعهم الراسخ عن قضيتهم الوطنية، والميزة الإضافية إلى ما نسوقه في الحالة السورية، يتجلى في الموقف الشعبي السوري الذي تسكن فلسطين وشعبها في وجدانه الوطني والثوري والإنساني، والذي عبرت عنه أصدق تعبير والدة الشهيد عبد الباسط الساروت عندما قالت في اليوم التالي لتحرير سوريا « فلسطين قبلة الأحرار»

خاتمة: مهمات ملحة برسم الطاقات الفلسطينية المؤثرة والفاعلة والحيّة

تكثف مجمل التساؤلات والهواجس التي تضمنتها الورقة، ومحاولتها إثراء النقاشات والحوارات المُثارة في كل ما يتعلق بالوجود الفلسطيني في سورية الجديدة، ومستقبل الوضعية القانونية المثلى، التي تعكس وتجسد انخراطهم الحقيقي والفاعل في شتى ميادين الحياة العامة السورية، بما يوفر لهم وبالتوازي سياقات التعبير والدفاع عن هويتهم وحقوقهم الفلسطينية الأصلية، من ضرورة تجميع الطاقات الفلسطينية المؤثرة والفاعلة والحية، من مؤسسات ومبادرات ناشطة في المخيمات والتجمعات الفلسطينية، ومن النشطاء والنخب والمثقفين، وكل الحرصاء على ذهاب سورية نحو الاستقرار والتنمية والبناء، لإطلاق ورشة عمل تشاورية، تعمل على الإعداد والتحضير لعقد لقاء شعبي فلسطيني سوري موسع، يخرج برؤية جماعية متفق عليها، تتضمن المطالب والتوصيات التي تتعلق بكافة القضايا والملفات ذات الصلة بإدارة شؤون المجتمع الفلسطيني في سورية، وتشكيل لجنة متابعة منبثقة عن اللقاء بصورة ديمقراطية، لمتابعة تلك المطالب والتوصيات مع الحكومة الانتقالية الجديدة التي نأمل استجابتها ودعمها لانعقاد هذا اللقاء، وكذلك متابعتها مع سفارة فلسطين ودائرة اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، ومع ممثلي ونشطاء المجتمع المدني السوري، وكل المعنيين بتعزيز حقوق وكرامة شركاء الوطن والمصير.